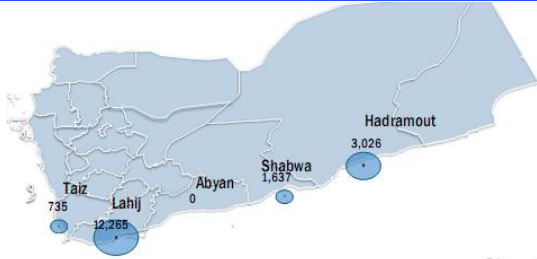


سجل الوقائع - اليمن
 مارس 2013


الوافدون الجدد من القرن الأفريقي في طريقهم إلى اليمن (تصوير: إلكسندرا فانينا/ المفوضية)

أعداد اللاجئين			
اللاجئون الذين تم الاعتراف بهم من جانب الحكومة اليمنية			
صوماليون	229,447		
اللاجئون بمقتضى ولاية المفوضية			
إثيوبيون	5,229		
إريتريون	1,124		
عراقيون	3,917		
آخرون	618		
الإجمالي	240,335		
الواصلون الجدد إلى الشواطئ للعام 2012			
صوماليون	23,086	إثيوبيون	84,376
الإجمالي	107,532	آخرون	70
الواصلون الجدد إلى الشواطئ للعام 2013 (حتى 1 مارس)			
الشهر	صوماليون	إثيوبيون	آخرون
يناير	1,286	6,231	1
فبراير	1,387	8,746	12
مارس			
أبريل			
مايو			
يونيو			
يوليو			
أغسطس			
سبتمبر			
أكتوبر			
نوفمبر			
ديسمبر			
الإجمالي	2,673	14,977	13
الواصلون بحسب المحافظة			



النازحون داخلياً بحسب المحافظة (حتى تاريخ 1 مارس)		
المحافظة	إجمالي النازحين	إجمالي العائدين
صنعاء	38,640	
عمران	39,780	4,778
حجة*	110,653*	25,081
الجوف	24,700	
صعدة	103,014	6,986
ذمار (إحصائية تقديرية)	5,657	
إجمالي النازحين في شمال البلاد	322,444	36,845
عدن	11,344	91,424
أبين	-	33,319**
لحج	10,185	15,878
شبهة	960	475
حضرموت	3,328	1,676
البيضاء	736	319
المهرة	272	96
إجمالي النازحين جنوب البلاد	26,825	143,187***
	349,269	180,032

* يشمل هذا العدد 16,384 نازحاً داخلياً من أهالي محافظة حجة نفسها.
 ** يشمل هذا العدد حوالي 21,148 من إجمالي العائدين الذين يتوقع ان يبادروا بتسجيل انفسهم كعائدين.
 *** لا تزال عملية تسجيل العائدين إلى ديارهم مستمرة.

خلفية

اليمن هي الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي وقعت على إتفاقية 1951 للاجئين وبرتوكول عام 1967 التابع لها. وقد بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملياتها في اليمن عام 1987 ثم وسعت عملها في الجنوب في عام 1992 للإستجابة للتدفق الكبير للاجئين الصوماليين. وتواجه اليمن تحديات كبيرة وفريدة من نوعها مع قضايا اللاجئين، والنزوح الداخلي و الهجرة المختلطة. و يتم منح الصوماليين حق اللجوء منذ الوهلة الأولى لوصولهم، بينما يتوجب على الجنسيات الأخرى الخضوع لإجراءات تحديد وضع اللجوء الذي تقوم به المفوضية. و في ذات الوقت تقوم المفوضية بتنسيق أنشطة الحماية وتقديم المساعدات للسكان النازحين داخلياً في البلاد.

تأثير الأزمة الإنسانية على اللاجئين والنازحين

لاتزال اليمن تعيش في خضم حالة طوارئ و أزمة إنسانية معقدة، فهناك تزايد مستمر في الإحتياجات الإنسانية بنسب خطيرة. و لا تزال اليمن تستقبل تدفق غير مسبوق من الناس الفارين من القرن الأفريقي عبر خليج عدن و البحر الأحمر بحثاً عن الأمان، الحماية و فرص إقتصادية أفضل. ونتيجةً لتدهور الحالة الاقتصادية وإنعدام الأمن في اليمن، أصبح العديد من اللاجئين ممن كانوا يعتمدون على أنفسهم في الكسب يعيشون حاله من الضعف المتزايد.

إضافةً إلى ذلك، تعاني اليمن من قضية النزوح الداخلي، حيث أسفرت العديد من جولات القتال في محافظة صعدة وما حولها و التي بدأت عام 2004 عن عمليات نزوح متكررة و واسعة النطاق. وفي جنوب البلاد، أدى النزاع المسلح الذي إندلع في مايو 2011 في محافظة أبين إلى موجات نزوح كبيرة، إلا أنه ومنذ شهر يوليو 2012 في أعقاب توقف الحرب و تحسن الوضع الأمني تمت عودة أكثر من 140,000 نازح داخلي إلى ديارهم في أبين. و تقوم المفوضية وبالتنسيق مع منظمات إنسانية أخرى بدعم الحلول الدائمة للنازحين في أي مكان يتواجدون فيه، و تشمل هذه الحلول مساعدة النازحين الذين يقررون العودة طوعاً إلى ديارهم، حيث تقدم لهم المساعدات المنقذة للحياة، كما تقوم، بالتعاون مع كتلة الحماية، بالمراقبة عن كثب للإطلاع على إحتياجات الحماية للنازحين. و إلى جانب ذلك، تقوم المفوضية بدعم الحكومة اليمنية لتطوير سياسة وطنية لمعالجة قضايا النزوح الداخلي في عموم البلاد.



أكثر من 100,000 نازح عادوا إلى محافظة أبين و بدأوا في ممارسة حياتهم اليومية وسط المباني المدمرة والبنية التحتية المتضررة ونقص في الخدمات الأساسية. (تصوير: أميرة الشريف/المفوضية).



يعتبر هذا اللاجئين الصومالي واحدًا من 45.000 لاجئ حضري ممن يعيشون في حي البساتين بعدن. (تصوير: إدوارد ليبوسكي/المفوضية).

قامت المفوضية بزيارة إلى محافظة تعز من أجل إطلاع محافظ محافظة تعز على اختصاصات المفوضية فيما يتعلق بالحماية وكذا الأنشطة التي تنفذها للاجئين و النازحين. كما قامت المفوضية بزيارة إلى سجن تعز و أجرت نقاشات مع مدير السجن تتعلق بضمان تأمين الأشخاص الواقعين تحت دائرة اهتمام المفوضية و الذين يبذلون الرغبة في طلب اللجوء داخل أماكن الاحتجاز.

النازحون داخلياً

دشنت المفوضية في كل من عمران و حرض و صنعاء تقارير (باللغتين العربية و الإنجليزية) تلخص النتائج و التوصيات التي خرجت بها جلسات التشاور المشتركة و التي نظمتها المفوضية والوحدة التنفيذية لشؤون النازحين التابعة للحكومة بمشاركة العاملين في المجال الإنساني و النازحين و العائدين و الجهات المعنية في محافظات صنعاء و عمران و حجة حول "تطوير سياسة وطنية لمعالجة قضايا النزوح الداخلي في اليمن" (تم تدشين تقارير مماثلة حول اللقاءات التشاورية للمعنيين من أبين و عدن في نوفمبر الماضي). و يتم في الوقت الحالي صياغة السياسة الوطنية لمعالجة قضايا النزوح من قبل الحكومة اليمنية بمساعدة المفوضية نيابةً عن كتلة الحماية. و تمثل مسألة تبني الحكومة اليمنية لسياسة وطنية هدفاً أساسياً لعام 2013. و يتم عقد لقاءات تشاورية لبلورة التوصيات الخاصة بتطوير سياسة و طنية لمعالجة قضايا النزوح الداخلي مع العديد من الكتل التابعة للمنظمات الإنسانية بما فيها كتل التعليم و الصحة.

من أجل مساعدة حوالي 150 فتاة من النازحات و المجتمع المضيف اللاتي تخرجن من الثانوية، سلمت المفوضية حافلة ركاب تحتوي على 24 مقعداً إلى السلطات المحلية في حرض لنقل الفتيات إلى جامعة عبس. و يأتي تسليم الحافلة في إطار التعاون المستمر بين المفوضية و السلطات المحلية و المجلس المحلي في حرض من أجل بناء القدرات و دعم جهود الحكومة لمساعدة النازحين. و من بين الفتيات المستفيدات من توفير المواصلات 30 فتاة نازحةً من صعدة ممن وجدن مأوى لدى المجتمع المضيف و مخيمات المزرع بحرض.

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

حسام الدين مصطفى- مسؤول الإعلام- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين- عدن: sulimanh@unhcr.org
جمال النجار، مساعد الشؤون الإعلامية و الإتصال – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – صنعاء: alnajjar@unhcr.org
زيد العليا، مساعد الشؤون الإعلامية - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – صنعاء: alalaya@unhcr.org

UNHCR-Yemen



UNHCR Yemen



موقع المفوضية: www.unhcr.org

موقع فريق الهجرة المختلطة: www.mmyemen.org

استضافت بريطانيا اجتماع أصدقاء اليمن في 7 مارس 2013، وقد أعربت السيدة/ سيما باهوس، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، خلال الاجتماع عن ترحيبها بقرار الأمين العام المتمثل بقبول أهلية اليمن لتلقي الدعم من صندوق بناء السلام، مشيرةً إلى أنه ليس بالإمكان تحقيق إنتقال سياسي مستدام و تنمية طويلة الأمد ما لم يتم الإستجابة للإحتياجات الإنسانية في البلاد. كما أكدت أن اليمن مستمرة في تنفيذ التزاماتها الدولية و أنها تبرز في المنطقة بكرم الضيافة التي يحضى بها اللاجئين على أراضيها. إلى جانب ذلك، أشارت مساعدة الأمين العام إلى أهمية معالجة قضية النزوح الداخلي من أجل تعزيز الإستقرار في البلاد.

وخلال اجتماع أصدقاء اليمن أيضاً و الذي عُقد في لندن، أعلنت حكومة اليابان عن تقديمها مساهمة خاصة قدرها 47.2 مليون دولار أمريكي لدعم جهود إعادة الإعمار في اليمن. و في هذا الخصوص، حضر السيد/ كاتسويوشي هاياشي اجتماعاً خاصاً في مقر وزارة التخطيط و التعاون الدولي بصنعاء في 11 مارس، حيث أعلن خلاله أنه سيتم توزيع المساهمة المالية التي أعلنتها بلاده على عدد من وكالات الأمم المتحدة العاملة في اليمن، و منها تخصيص مبلغ 7.6 مليون دولار للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن لدعم الأنشطة الخاصة بالنازحين/العائدين في محافظة أبين. و قد حضر الاجتماع ممثل المفوضية في اليمن و القائم بأعمال ممثل الأمم المتحدة المقيم منسق الشؤون الإنسانية في اليمن و عدد من ممثلي وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

بدأت في 18 مارس أعمال مؤتمر الحوار الوطني الذي ضم المكونات السياسية و الجغرافية في اليمن لمناقشة و حل العديد من القضايا الرئيسية في البلاد و صياغة دستور جديد للبلاد. و يلي أعمال المؤتمر إجراء استفتاء على الدستور الجديد و إجراء الإنتخابات الرئاسية و البرلمانية في 2014. و قد قامت المفوضية بحشد التأييد اللازم لإدراج النازحين في مؤتمر الحوار و أعدت تقريراً حول اللقاءات التشاورية التي تم عقدها مع النازحين و العائدين و قدمته إلى مكتب المستشار الخاص للأمين العام. و سيتم تقديم التقرير إلى أعضاء مؤتمر الحوار الوطني و المسؤولين في الحكومة من أجل طرح توصيات النازحين في عملية الحوار.

شاركت المفوضية في لقاء تشاوري عُقد بصنعاء مع وزارة حقوق الإنسان بهدف مراجعة أوجه التعاون بين المفوضية و الوزارة خلال العام 2012 وكذا التعاون في 2013. و خلال اللقاء، أعرب نائب وزير الخارجية رئيس اللجنة الوطنية العليا لشؤون اللاجئين عن تقدير الحكومة لدور المفوضية في تلبية احتياجات اللاجئين و طالبي اللجوء في اليمن، و أشاد بالتعاون بين الحكومة و المفوضية.

اللاجئون

ارتفعت معدلات الطلاق نسبياً في أوساط اللاجئين نتيجةً للنزوح المتكرر و انقطاع أفراد الأسر عن بعضهم البعض أثناء الرحلة. و هناك الكثير من النساء اللاجئات لا يعرفن حقوقهن القانونية خلال عملية الطلاق. و من أجل معالجة هذه الفجوة، قامت منظمة إنترسوس، الشريك التنفيذي للمفوضية، بعقد دورات تدريبية لعدد 20 امرأة لاجئة في حي البساتين بعدن حول قانون الأسرة اليمني مع التركيز على كفالة الطفل و الإنفاق عليه.



من أجل توفير احتياجات المأوى، قامت المفوضية ببناء الأكواخ باستخدام المواد المحلية المتوفرة للأشخاص الأشد ضعفاً من النازحين و المجتمع المضيف في منطقة حرض.(تصوير: المفوضية).